الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(10/24)/16-خ(14161)

كلمة

سعادة السفير محمد أيت وعلي

المندوب الدائم للمملكة المغربية

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية

القاهرة:
الخميس 31 أكتوبر/ تشرين أول 2024

أود بداية أن أرحب بالسيد أحمد أبو هولي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس شؤون دائرة اللاجئين، وأشكره على الإحاطة التي تقدم بها إلى مجلسنا الموقر،

في خضم الحديث عن المساعدات الإنسانية، أود أن استحضر مبادرات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإرسال عشرات الاطنان من المواد الطبية، والمواد الغذائية الأساسية وغيرها من المساعدات الإنسانية لفائدة الساكنة الفلسطينية.

إن هذه العمليات الإنسانية واسعة النطاق لفائدة الشعب الفلسطيني، تؤكد الالتزام الفعلي والعناية الموصولة التي ما فتئ يوليها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، للقضية الفلسطينية.

وأجدد هنا التذكير بموقف المملكة المغربية الثابت من القضية الفلسطينية، التي يعتبرها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، قضية جوهرية وأساسية في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، إذ مافتئ جلالته في جميع المناسبات يذكر بالموقف المغربي الداعم للحقوق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967، والقدس الشرقية عاصمة لها، بما يضمن السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن هذا المنطق، يقف المغرب ضد كل الأعمال الأحادية الجانب التي من شأنها تقويض وتغذية التطرف والعنف في المنطقة، ذلك أن قرار الكنيست الاسرائيلي الأخير ضد الأونروا إلى جانب الانتهاكات والاستفزازات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف والمسجد الأقصى كلها ممارسات تشكل انتهاكا فاضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وتعد عاملا مؤججا للتصعيد ومقوضا لجهود تحقيق التهدئة.

Scanné avec CamScanner

إن المملكة المغربية ستكون دائماً فاعلاً بناءً في كافة المساعي الرامية إلى إقامة السلام الشامل والعادل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أساس متوافق عليه، ووفق المرجعيات الدولية والعربية، لذلك فإن المغرب يدعم كافة المبادرات البناءة التي تهدف إلى إيجاد حلول عملية لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار ومعالجة الوضع الإنساني.

وأخيراً أضم صوتي إلى كل من سبقوني إلى الدعوة على أن يتحمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن المسؤولية وعدم السماح بتفاقم الوضع وتوسيع رقعة النزاع والضغط على إسرائيل من أجل مراجعة قرار الكنيست وعدم تطبيقه.